البورصة شهدت أداءً إيجابياً مكنها من تحقيق نمو جيد لمؤشراتها الثلاثة

«بيان»: قيمة التداول خلال الأسبوع الماضي بلغت 68 مليون دينار

قال التقرير الصادر عن بيان للاستثمار امس السبت لقد شهدت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أداءً إيجابياً مكنها من تحقيق نمو جيد لمؤشراتها الثلاثة على وقع موجة الشراء النشطة التي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية في معظم القطاعات. وشهد السوق هذا الأداء في ظل تفاؤل العديد من المتداولين بعد الأنباء التي تواردت بشأن احتمالية ترقية البورصة لمؤشر "فوتسي" للأسواق الناشئة خلال شهر سبتمبر المقبل، وهو الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في زيادة السيولة النقدية المتداولة داخل السوق وتعزيزها من قبل الاستثمارات الأجنبية المتوقعة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط وبلوغها أكثر من 52 دولار للبرميل. وتزامن الأداء الجيد الذي شهده السوق خلال الأسبوع الماضي مع نمو السيولة النقدية المتداولة بشكل جيد، حيث ارتفع إجمالي قيمة التداول خلال الأسبوع الماضي ليصل إلى 68 مليون دينار كويتي تقريباً، مقابل 45 مليون دينار كويتي تقريباً في الأسبوع قبل السابق، أي بارتفاع نسبته 51.56%.

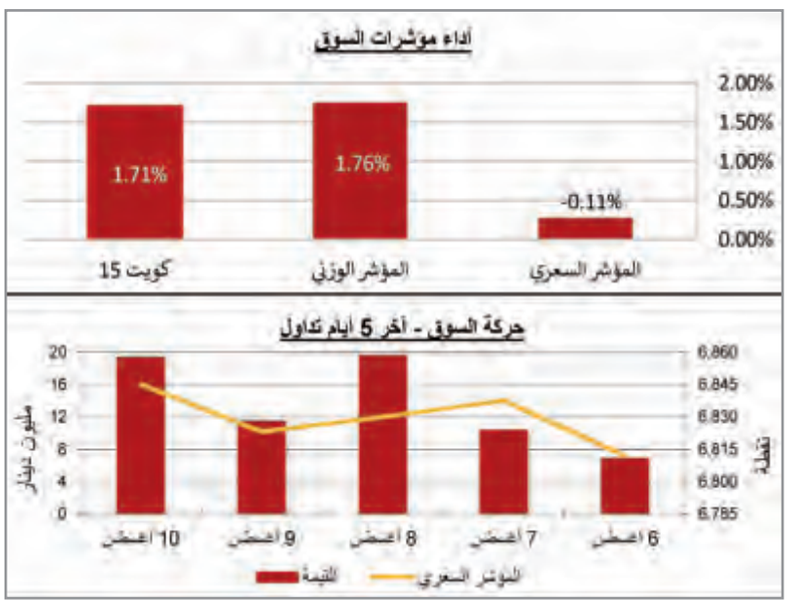

اداء مؤشرات السوق

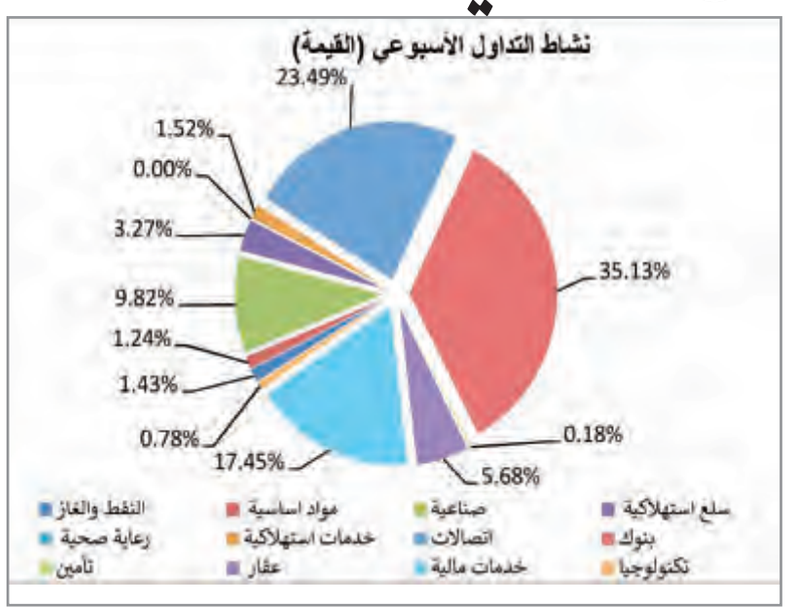

نشاط التداول الاسبوعي

- نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية وصلت إلى 9.22 بالمئة لتبلغ وقتها 25.41 مليار
- البورصة ربحت أكثر من 400 مليون دينار في الجلسات الخمس الأخيرة
- 80 بالمئة من الشركات المدرجة بالسوق الرسمي أعلنت عن نتائجها المالية
- المؤشر السعري أقفل مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,845.01 نقطة
- قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي

الصعيد الاقتصادي

على الصعيد الاقتصادي، أبرمت مجموعة زين للاتصالات، اتفاقا لبيع حصتها الكاملة من أسهم الخزينة، أي ما يمثل 9.84% من حصتها المدفوعة بالكامل من رأس المال، إلى شركة الاتصالات العمانية "عمانتل". وأوضحت الشركه أنه بموجب هذه الاتفاقية ستقوم ببيع 425.711 مليون سهم إلى شركة عمانتل مقابل 600 فلس للسهم الواحد، إذ ستحقق عملية بيع أسهم الخزينة مبلغ وقدره 255.4 مليون دينار كويتي قبل المصروفات. والجدير بالذكر أن سعر بيع أسهم الخزينة بـ600 فلس جاء بعلاوة قدرها حوالي 33% زيادة عن سعر السهم، كما في إقفال 9 أغسطس الجاري، وبعلاوة 36% على السعر المتوسط المرجح للسهم خلال شهر واحد.

لا شك أن خبر شراء شركة الاتصالات العمانية "عمانتل" لأسهم الخزينة البالغة بحدود 10% من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة "زين" خبر إيجابي لشركة زين ولبورصة الكويت في ظل التراجعات المستمرة التى حدثت ولا تزال تحدث للبورصة منذ أمد بعيد. إن ضخ مبلغ 255.4 مليون دينار كتدفقات نقديه جديده لا شك ستساعد شركة زين في تخفيض الكثير من التزاماتها وتعينها على القيام بمشاريعها، ليس هذا فقط، وإنما يدل على أن سوق الاتصالات الكويتي لايزال سوقا واعدا يجذب إليه المستثمرين الخارجيين بأسعار تفوق الأسعار السوقية السائدة خاصة إذا ما علمنا أنه من المتوقع أن يكون سعر ال 600 فلس المطروح هو الأساس الذي سيبدأ به بيع هذه الأسهم بالمزاد العلني التي ربما تستقطب مستثمرين آخرين للمشاركة في المزايدة.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد ربحت البورصة أكثر من 400 مليون دينار كويتي في الجلسات الخمس الأخيرة، إذ وصل إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة (السوق الرسمي) بنهاية الأسبوع الماضي إلى 27.75 مليار دينار كويتي، مقابل 27.28 مليار دينار كويتي في نهاية الأسبوع الذي سبقه، أي بارتفاع نسبته 1.74%؛ أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 9.22% وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

الشركات المدرجة

من جهة أخرى، وصلت نسبة الشركات التي أعلنت عن نتائجها لفترة النصف الأول المنتهية من العام 2017 مع نهاية الأسبوع الماضي إلى حوالي 80% من إجمالي الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 161 شركة، فمع نهاية الأسبوع الماضي، بلغ عدد الشركات المعلنة 130 شركة محققةً ما يقارب 927 مليون د.ك. أرباحاً صافية، بارتفاع نسبته 14% عن نتائج هذه الشركات لذات الفترة من العام 2016، والتي بلغت حينها 813 مليون د.ك. وقد بلغ عدد الشركات التي سجلت نمواً في ربحية أسهمها 81 شركة، فيما تراجعت ربحية أسهم 47 شركة مع تكبد 26 شركة لخسائر عن فترة النصف الأول 2017.

هذا وتمكنت البورصة من إنهاء تداولات الأسبوع المنقضي محققة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة، مدعومة من النشاط الشرائي الذي شمل العديد من الأسهم المدرجة وخاصة أسهم الشركات القيادية والتشغيلية، لاسيما أسهم قطاعي التكنولوجيا والاتصالات اللذان كانا الأكثر ارتفاعاً خلال الأسبوع الماضي بين قطاعات السوق المختلفة. وشهد السوق هذا الأداء في ظل تفاؤل الكثير من المتداولين بشأن نتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الجاري، مما أدى إلى تزايد العمليات الشرائية التي عززت من السيولة النقدية المتداولة التي بلغت حوالي 70 مليون دينار كويتي خلال جميع جلسات الأسبوع.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهدت جلسة يوم الأحد تباين أداء مؤشرات السوق الثلاثة، حيث أنهى المؤشر السعري تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء متأثراً بعمليات جني الأرباح التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة، خاصة تلك التي تتداول بأسعار تقل عن 100 فلس، فيما تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم من عمليات الشراء النشطة التي تركزت على بعض الأسهم القيادية خاصة في قطاع البنوك. أما في جلسة يوم الاثنين، فقد كسا اللون الأخضر مؤشرات السوق الثلاثة والتي استطاعت أن تحقق مكاسب متباينة بدعم من موجة الشراء النشطة على الأسهم القيادية والثقيلة، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي استهدفت بعض الأسهم الصغيرة.

أما في جلسة منتصف الأسبوع، فقد عاد التباين مرة أخرى في السيطرة على أداء مؤشرات السوق الثلاثة، إذ لم يستطع المؤشر السعري من الاستمرار في الصعود وأغلق بنهاية الجلسة في المنطقة الحمراء متأثراً بعمليات جني الأرباح السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة لاسيما في قطاعي التأمين والخدمات المالية، فيما نجح المؤشرين الوزني وكويت 15 في تحقيق الارتفاع بدعم من استمرار موجة الشراء على الأسهم الثقيلة، وسط نمو نشاط التداول في السوق بشكل واضح، خاصة على صعيد قيمة التداول التي قفزت بنسبة 90% تقريباً مقارنة مع الجلسة السابقة.

مؤشرات السوق

وفي جلسة يوم الأربعاء، واصل التباين سيطرته على أداء مؤشرات السوق، حيث تراجع المؤشرين السعري والوزني نتيجة عمليات جني الأرباح التي شملت بعض الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعاً في الجلسات السابقة، فيما سبح مؤشر كويت 15 عكس التيار وتمكن من إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء في ظل استمرار تركيز المتداولين على الأسهم القيادية، خاصة في قطاعي التكنولوجيا والبنوك. فيما شهدت جلسة يوم الخميس تبادل الأدوار فيما يخص أداء مؤشرات السوق الثلاثة، حيث نجح المؤشرين السعري والوزني في العودة مرة أخرى للمنطقة الخضراء، فيما تمكنت عمليات جني الأرباح التي تم تنفيذها على بعض الأسهم القيادية من دفع مؤشر كويت 15 إلى إنهاء الجلسة في منطقة الخسائر.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,845.01 نقطة، مسجلا ارتفاعاً نسبته 0.28% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1.76% بعد أن أغلق عند مستوى 419.95 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 960.57 نقطة بنمو نسبته 1.71% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 51.56% ليصل إلى 13.61 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 16.36%، ليبلغ 70.70 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 19.08%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.49%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 8.54%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت ثمانية من قطاعات بورصة الكويت نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات ثلاثة قطاعات مع بقاء مؤشر قطاع الرعاية الصحية دون تغيير. وتصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة 4.54% منهياً تداولات الأسبوع عند 654.21 نقطة، تبعه قطاع الاتصالات الذي أقفل مؤشره عند 605.01 نقطة مرتفعاً بنسبة 1.63%، وحل ثالثاً قطاع المواد الأساسية الذي ارتفع مؤشره بنسبة 1.45% مقفلاً عند 1,265.99 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات المالية والذي أغلق مؤشره عند 690.40 نقطة بنمو نسبته 0.04%.

من ناحية أخرى، جاء قطاع النفط والغاز في مقدمة القطاعات المتراجعة، حيث أقفل مؤشره عند 1,063.60 نقطة منخفضاً بنسبة 2.51%، تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 0.26% بعد أن أغلق عند 1,048.83 نقطة. وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثالثة مع انخفاض مؤشره بنسبة 0.09% بعد أن أغلق عند 1,023.47 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 132.38 مليون سهم تقريباً شكلت 37.45% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 68.45 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 19.37% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 15.59% بعد أن وصل إلى 55.09 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 35.13% بقيمة إجمالية بلغت 23.91 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.49% وبقيمة إجمالية بلغت 15.99 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 11.88 مليون د.ك. شكلت 17.45% من إجمالي تداولات السوق.

أسهم أوروبا تسجل أسوأ أداء أسبوعي هذا العام متأثرة بالتوترات الجيوسياسية

وول ستريت تغلق على ارتفاع طفيف بعد خسائر استمرت 3 أيام

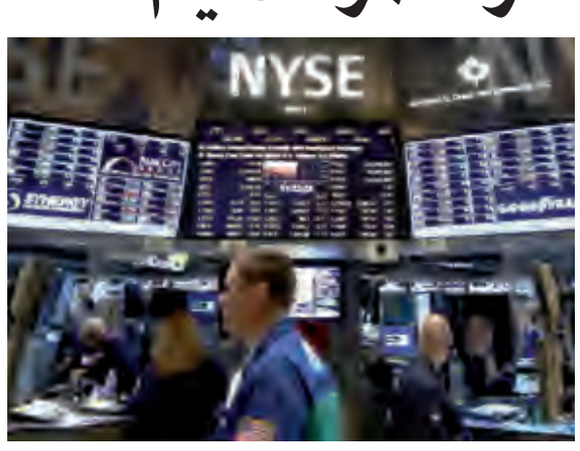

اسهم اميركا تنهي خسائرها

أغلقت الأسهم الأمريكية على ارتفاع اول امس الجمعة منهية خسائر استمرت على مدار ثلاثة أيام مع مراهنة المستثمرين على خفض أسعار الفائدة الأمريكية لكن تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية قلص المكاسب.

واستنادا إلى أحدث البيانات المتوافرة ارتفع المؤشر داو جونز الصناعي 14.31 نقطة، أو ما يعادل 0.07 بالمئة، إلى 21858.32 نقطة بينما صعد المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 3.11 نقطة تعادل 0.13 بالمئة إلى 2441.32 نقطة وزاد المؤشر ناسداك المجمع 39.68 نقطة، أو 0.64 بالمئة، إلى 6256.56 نقطة.

وكانت قد منيت الأسهم الأوروبية بخسائر للجلسة الثالثة على التوالي اول امس الجمعة بفعل موجة بيع لأسهم في قطاع الموارد الأساسية ذي الثقل لتسجل أسوأ أداء أسبوعي هذا العام في ظل زيادة التوترات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية.

وزادت التقلبات في الوقت الذي هبط فيه المؤشر ستوكس 600 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 1.1 بالمئة لتصل الخسائر الأسبوعية إلى 2.8 بالمئة في أسوأ أسبوع منذ أوائل نوفمبر تشرين الثاني 2016. وتراجع مؤشر أسهم منطقة اليورو ومؤشر ستوكس 50 للأسهم القيادية أيضا 0.9 بالمئة بينما هبط المؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني 1.1 بالمئة.

ونتجت الخسائر عن التوتر بين واشنطن وبيونجيانج مع اشتداد الحرب الكلامية بين الجانبين.

وهبطت مؤشر الموارد الأساسية يوم الجمعة 2.6 بالمئة إلى أدنى مستوى في شهر مع تراجع أسعار المعادن. كما تسبب انخفاض أسعار النفط في تراجع مؤشر أسهم قطاع النفط والغاز الذي هبط واحدا بالمئة وتصدر سهم تولو أويل قائمة الخاسرين على المؤشر.

انخفاض عدد الزائرين الأجانب للولايات المتحدة للمرة الأولى منذ 2009

قالت وزارة التجارة الاميركية ان عدد الزائرين من دول العالم الى الولايات المتحدة انخفض لاول مرة منذ 2009 كما انخفض انفاق الزائرين.

وبحسب الوزارة فإنه في العام 2016 زار الولايات المتحدة 75،6 مليون شخص بانخفاض بنسبة 2% عن العام الذي سبق. كما انخفض انفاقهم بنسبة 1% ليصل الى 244،7 مليار دولار.

وتشمل هذه الارقام الاشخاص الذين يزورون الولايات المتحدة بغرض الاعمال او لاسباب طبية أو للتعليم أو للترفيه.

وطبقا للوزارة فإن البيانات الأولية لعام 2017 اظهرت ارتفاعا في عدد الزوار.

وازداد عدد الزيارات وقيمة الانفاق من الصين (33 مليار دولار)، والمكسيك (20،0 مليار دولار)، والهند (13،6 مليار دولار)، وكوريا الجنوبية (8،6 مليارات دولار)، الا انها انخفضت من الاسواق الاخرى.

ويشكل الكنديون أكبر عدد من الزوار الى الولايات المتحدة رغم انخفاض عددهم بنسبة 6% سنويا لثلاثة اعوام متتالية.

وحافظت الولايات المتحدة على فائض 84 مليار دولار في الانفاق السياحي، ما يعني أن السياح الاجانب ينفقون في الولايات المتحدة أكثر من انفاق السياح الاميركيين في الخارج.

ويمثل قطاع السياحة الاميركي 2،7% من إجمالي الناتج المحلي ويعمل فيه 7،6 ملايين شخص، بحسب ارقام وزارة التجارة.

انخفاض الزائرين إلى الولايات المتحدة

صندوق وان.إم.دي.بي الماليزي يقول إنه سدد 350 مليون دولار لأبوظبي

قال صندوق وان.إم.دي.بي الماليزي إنه حول ما يعادل 350 مليون دولار إلى شركة الاستثمارات البترولية الدولية (آيبيك) المملوكة لحكومة أبوظبي. وقال الصندوق في بيان "جميع الأموال المسددة لآيبيك من حصيلة برنامج الترشيد الحالي". كانت أبوظبي مددت هذا الأسبوع المهلة الممنوحة للصندوق الماليزي المتعثر لسداد ديون قدرها 603 ملايين دولار، شريطة دفع ما لا يقل عن 310 ملايين دولار في موعد أقصاه 12 أغسطس آب. وذكر الصندوق الماليزي أن بقية ديون آيبيك تستحق السداد الآن في 31 أغسطس آب.

صندوق ماليزي يسدد ديونه لأبوظبي

«إير برلين» تشهد تراجعا في أعداد الركاب

شهدت شركة الطيران الألمانية " إير برلين " مجددا تراجعا حادا في عدد الركاب، حيث انخفض إجمالي الركاب في يوليو بواقع 24 بالمئة، مقارنة بنفس الشهر العام الماضي، حسبما ذكرت الشركة.

ومن كانون يناير إلى يوليو، سافر ما مجموعه 13،79 مليون راكب على متن طائرات تابعة للشركة، ما يمثل تراجعا بنسبة 16 بالمئة ،مقارنة بنفس الفترة في 2016.

وينسب التراجع في الأرقام في جزء منه إلى خفض الشركة أسطولها وشبكة المسارات. وفي السبعة أشهر الأولى من العام، تراجعت كيلومترات المقاعد المتاحة – التي تقاس بعدد المقاعد المتاحة مضروبا في عدد الكيلومترات المقطوعة – بواقع عشرة بالمئة لتسجل 27،9 مليون.

حتى أن معدلات الإشغال على متن طائرات الشركة تراجعت أيضا من 83،6 بالمئة في السبعة أشهر الأولى من عام 2016 إلى 82،4 بالمئة على مدار نفس الفترة من العام الجاري. وخلال خمسة من السبعة أشهر، سيرت الشركة رحلات على متنها ركاب أقل من العام السابق، لتحقق نجاحا فقط في ابريل ويونيو.

مصرف «كريدي سويس» يمنع وسطاءه من إبرام صفقات مرتبطة بدين فنزويلا

اعلن متحدث باسم مصرف كريدي سويس لوكالة فرانس برس انه منع وسطاءه من ابرام اي صفقات مرتبطة بدين فنزويلا او منتجاتها المالية التي تصدر عن حكومة الرئيس نيكولاس مادورو.

وفي مذكرة داخلية طلب المصرف السويسري من وسطائه الا يمسوا بسندين صدر احدهما في 2014 عن الشركة النفطية الفنزويلية العامة والثاني عن الحكومة الفنزويلية مباشرة.

كما طلب من موظفيه الا يمسوا باي منتجات مالية صدرت عن حكومة مادورو بعد الاول من يونيو 2017. وسيدقق المصرف في كل العلاقات مع الحكومة الفنزويلية والكيانات المرتبطة بها للتأكد بعدم المجازفة بسمعته. وتأتي هذه القرارات غداة فرض عقوبات مالية جديدة من قبل الولايات المتحدة على فنزويلا التي وصف رئيسها بالديكتاتور.

وتستهدف هذه العقوبات مسؤولين بينهم احد اخوة الرئيس الراحل هوغو تشافيز (1999–2013) شارك في اقامة الجمعية التأسيسية الجديدة التي يرفضها جزء من الاسرة الدولية. ويأمل المصرف السويسري في تجنب وضع واجهته مجموعة غولدمان ساكس المصرفية التي انتقدت في نهاية مايو لانها اشترت سندات اصدرتها الشركة النفطية الفنزويلية. وكانت السلطات الاميركية عاقبت في الماضي المصرف السويسري بسبب علاقاته التجارية مع قادة وانظمة مدرجة على اللائحة السوداء للولايات المتحدة.